

ماذا يخدم تخريب الجبهة في العراق ولصالحه من يهاجم الاتحاد السوفياتي؟

محرر الشؤون العربية

حكام العراق. اما المواجهة والمدمار او التلازم والتكيف مع المخطط الامبريالي الرجعي المطروح للتنفيذ في منطقة الخليج العربي.

وهناك المرحلة التي بلغها تطور الثورة الوطنية الديموقراطية في العراق وما ارتوته من تمايز بين تواما الطبقية، وما استتبع ذلك من تغيير في تناسب القوى الطبقية، ومن خيار يرفض نفسه وهو اما التقدم بهذه الثورة او التفرص عنها الى مواقع السادات وسيد بري.

واذا كان الحكم العراقي لم يحسم موقفه بعد ازاء الخيار المطروح، فانه لفتار اسلوب الازدواجية المروا في محاولة "تحييد" مختلف الأطراف.

فهر "رانس" ازاء القضية الفلسطينية ومراجع اراء الاطماع الايرانية، وهو "متشدد" مع دول الصعود لانها في نظره لم تشجب بما يبه الكفاية خطة السادات الامتصاصية، وهو "متعقل" مع كل الدول التي ايدت تلك الخطة وولفت معها بما فيها دولة سيد بري، والموردية وحتى نظام السادات.

وهو يقيم علاقات دبلوماسية ماسية مع الولايات المتحدة ولكنه يتفاوض مع دول الخليج حول الحلف العسكري الذي تسعى اليه امريكا. وهو يتعاون مع الاتحاد السوفياتي وبتمه بالتدخل في الشؤون الداخلية وهو يحتفظ بعلاقة جيوية مع الشيوعيين ويقدم للمشائق العشرات منهم غير من يحتفظ بهم في السجون، ومن يغتالهم رجال المخابرات.

هذه بعض النماذج ومن المذالجة الانتراش بامكانية نجاح مثل هذه السياسة واستمرارها. وتشير الملاحظات الاخيرة عن الوضع في العراق الى ان الجنوح نحو اليمين بات بارزا في السياسة والمواقف.

وسواء اعترف السيد صدام حسين بهذا الجنوح لم لا، فان جميع الذين ارتدوا عن خط الكفاح الثوري بدأوا بنفس المظاهر والمواقف التي تشهدنا الان في بغداد.

وقد تجمع لدى الحركة الثورية في العالم العربي وخارجة من الخبرة ما يجعلها تصل الى استنتاجات صحيحة وحاسمة بهذا الصدد.

والذين يشكون في ذلك عليهم مراجعة خط سير السادات قبل وبعد حرب أكتوبر. لقد بدأ الرئيس المصري الحديث عن الحاجة لاجاد توازن في العلاقات بين مصر وكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ثم طرح موضوع تنوع مصادر السلاح بنفس العبارات ولنفس الاسباب التي يطرحها سعد قاسم حموده، وزير الاعلام العراقي، وفي على حد قوله، "زيادة القدرة على التحرك".

وما نحن الا نلمس في مصر نتائج شعار "تنوع مصادر السلاح" ونتائج "التوازن" المزعوم في العلاقات ونتائج العداء للشيوعية.

انها عطليا الارتباط الكلي بالولايات المتحدة والعداء الصريح للجماهير وتواما الوطنية التقدمية.

واذا ما ظن حكام العراق انهم يستطيعون تجنب هذه النتيجة رغم سلوكهم نفس الطريق فانهم وامور. لانهم لا يستطيعون الوقوف في الهواء، واي نظام حكم في العالم لا بد ان تكون له قاعدة لاجتماعية تزيد، ولا بد ان يكون له موقع وموقف من الطرفين الرئيسيين في الصراع الدائر على المستوى العالمي بين قوى الاشتراكية والتحرر وبين قوى الاستعمار والرجعية. وحينما يوجه نظام ما، مثلما يفعل الان النظام العراقي، حراجه ضد الشيوعيين والقوى التقدمية فانه يهدم، شاء ام ابي لتعاظم قوى الرجعية الداخلية والخارجية، ويصبح عليه اما التراجع امامها الى حد التماثل معها، او مواجهة السقوط بعد ان تخلص من خلفائه التقدميين، وعزل نفسه عن القوى الاجتماعية التي يمثلها اولئك الطلائع.

واصبح ضحيها امام جبهة الاشتراكية المتنامية.

وليس هذا سبب لحسب، بل ان الامبريالية العالمية المتحالفة مع الرجعية في داخل العراق وفي المنطقة لن تهدأ الا بعد ان تنتزع من الشعب العراقي كل مكاسبه الاقتصادية.

مصناعة البترول العراقية، مثلا، التي اقيمت ونجت بمساعدة الاتحاد السوفياتي لن تبقى على حالها بعد التخلي عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وسيصر خبراء امريكا وغير

تتوارد الاتهام من تطورات جديدة في موقف نظام الجبهة الوطنية، ومن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

من هذه التطورات ظهور التمايز المثار للعلاقات مع الجبهة العراقية، والتلميحات المتكررة ضد ما يوصف بالثقل في شؤون العراق الداخلية.

في صدام حسين، نائب الرئيس العراقي، الى حد انهم جعلوا "نيوزويك الاميركية" بان اعدامه كان بمثابة "بقلقة تخدير" للاتحاد السوفياتي، على طلب السفير السوفياتي ومبعوثي الدول الاخرى.

الاعلان مؤخرا عن صدور حكم باعدام ثمانية عشر شخصا على ان السلطات العراقية ماضية في طريق حرب التحالف الكفاحي مع الشيوعيين والديموقراطية الاخرى في البلاد.

والذي يمكن التفكير في ان قيادة النظام العراقي لا يبرح السعادة بالعراق، ولا تتدر السرور الجسيم الذي يبعثه الجبهة الداخلية العراقية على امكانيات دره تلك

من غير الممكن التفكير بان الحكومة العراقية لم تتغير الهيمتورية التي تطلعت: دول اليمين العربي المزعوم.

من ان لفتانها هذا الوقت بالذات للهجوم على الجبهة العراقية في البلاد وللتهرب من الاتحاد السوفياتي، التي المهترئة عن تحمله المزعوم في الشؤون الخارجية علامات استفهام وتعب كثيرة حول اهداف الحكومة العراقية من الاعدامات والحملات الاعلامية.

بموقف صدام حسين على اسئلة، بورشغريف، كبير المفاوضين، ما يلح على تلك التوازي والاهداف.

بموقف صدام يبيع الاتحاد السوفياتي في صورة اسوأ صورة الولايات المتحدة الامبريالية، ويصف الكفاح السوفياتي الذي يلق في طليعته الاتحاد السوفياتي بانه سراع لاقتسام مناطق النفوذ ويتهم الاتحاد السوفياتي بانه عم الامبياز كالحوية وانه دولة يتركها الى مكلة العرب بالعالم الخارجي!

وما زال توقيع السيد صدام يذيل معاهدة التعاون بين العراق والاتحاد السوفياتي.

وتحت اتهامات السيد صدام للاتحاد السوفياتي، تتكلم بعض ذلك ان العراق يقع ضمن ما يسميه "مناطق النفوذ" التي يملكها الاتحاد السوفياتي، وانه ليس بلدا متحازا، بل يملك صدام في نفس المقابلة من ان العراق بلد متحاز!

في جانب من حديث السيد صدام علينا ان نسأل: ما النموذج للازدواجية في سياسة الحكم العراقي المشائقة، فقد كالم صدام المديح لسيد بري، في الحقيقة، مع انه يعلم ان الرئيس السوفياتي قد اذعن طيبة في يد قوى الثورة المضادة التي يفترض ان خلاف مع حكام العراق.

لعل فان اذاعات بغداد بغض النظر عن تسمياتها من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وضد انزال نفسها، كما لا يسال السيد صدام حسين يعلق يلق سيد بري الذي يمدحونه، وفي اي خندق يمين يشتمونهم؟ وفي اي خندق من هذين الخندقين

الامر المفترض، وكما يقول السيد صدام نفسه، عطية المشار اليها، ان حكام العراق يقفون ضد ما الامر يبيد الازدواجية غير المفهومة في موقفهم الذين يقفون معهم في خندق واحد، من ان يقف، مع الامبريالية في الخندق المقابل، على هذا محالا للانتراش بان هناك من يرغب في الخندق الاخر؟

ذلك في ان سقوطا قوية يتعرض لها الحكم في ايران والسعودية تطرحان لحد خيارين امام

اميركا من الدول الراسمالية على ان تتحول هذه المصير وغيرها من مؤسسات القطاع العام الى مؤسسات مفتوحة تابعة للقطاع الخاص اذ ليس معلوما ولا واقعا ان تتحول الدول الراسمالية مع العراق على بناء اقتصاد للراسمالية.

واستاء للتبادل التجاري مع الدول الراسمالية ليس الواقع، كما يروج حكام العراق بانه مظهر للاستقلال الوطني على العكس من ذلك مصدر خطر على الاستقلال الوطني. يزيد من تعبئة العراق للموق الراسمالي العالمي، رخصة تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ومهما كانت التصريحات من "الاستقلال" بليغة، الواقع تبقى اشد بلاغة، وحينما يتحدث المسؤولون العراقيين عن "الاستقلال" ويفسرونه في معارضة التعاون مع السوفياتي والبلدان الاشتراكية، فانهم في الواقع يبيعون للتعاون مع البلدان الراسمالية لان العراق مثل اي بلد اخر، موجودا في فراغ، وهو مرتبط موضوعيا بصلات وعلاقات العالم، وتعرضها الحاجات الاساسية للمجتمع العراقي، مضطرا مثل اي بلد اخر للتبادل التجاري والثقافي مع

اخرى لسد حاجاته، ولكن المهم في الامر هو مسلك تلك الصلات والعلاقات وهل هي متكافئة وتخدم مصلحة الشعب العراقي وطموحاته في التقدم ومن اجل تعزيز الامة، ام انها غير متكافئة وتخدم مصالح الطرف الاخر وتعرض شرف العراق واستقلاله للخطر؟

لقد عرف العراق في تاريخه هذين النوعين من العزلة وما نطق المسؤولون العراقيين يذعنون عن علاقات بالدول الراسمالية في عهد الملكية، كما لا نلهم الان يتنازل للدور الاجابي الذي لعبه التعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية في تطوير وتقدم العراق، وما نطق يتكرو ان استقلال العراق، في ظل هذا التعاون، قد اصعب، وسوخا وتكامل.

وحينما يدعو كل من البكر وصدام الى وضع للتعاون والعمل المشترك لا تفرج عن الصدود الجذبة للعالم العربي، فانهم يطرحون "شعارا رابعا كان جذبا لدى الفئات، ولكنه من ناحية الواقع زائف ومخادع!

ذلك لان العالم العربي يتكون من مجموعة من الدول ارتباطات مختلفة وعلاقات وسياسيات متباينة. فع اي من العالم العربي يفكر المسؤولون العراقيين بالتعاون؟ يظنون انهم اذا ما قرروا التعاون الاقتصادي والسياسي السوفياتي مثلا، سيجنبهم ذلك تهمة التعاون مع الاخرى العالمية؟ انهم سيكونون في الواقع متعاونين مع القوى المتعددة تحت العباءة السوفياتية ولا يشبه لفر لان الدول التي جميعها لها علاقاتها وارتباطاتها الدولية بغض النظر عن التباين في مضمون تلك العلاقات ولهذا فان الدعوة العالمية الجديدة لا تعدو كونها دعوة مبطنة لاختفاء التوجه لتغيير سد.

العراق. ان الاستقلال الوطني ليس كلمة مجردة، بل له المصير الواقعي المعبر عنه بوجود سلطة وطنية تمثل القوى الوطنية للامبريالية وتعكس مصالحها بمقدن. وهو ايضا وجود سد حازم متصدد تخليص البلاد من كل مخططات العهد الاستعماري على كل الاسعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والادارية. وهو كذلك تحرير ثروات البلاد ومطامحتها واستخدم لتطوير البلاد لصالح الغالبية العظمى من ابناءها.

وهذه المهمات لا يمكن ان تتقبل الدول الاميركية بالمساهمة في حلها، والذين بامكانهم المساهمة في حلها الذين لم يبحثوا عن امتيازات لاستخراج النفط من العراق.

تدموا خبرتهم وتجهيزاتهم التقنية ليتقن النفط في الرميح سلطا سائعا للعراق لا يشاركه فيه احد، وهم الذين بنوا مصنع الجارات الزراعية ومئات المؤسسات الصناعية لتسهم بانتاجها في دعم استقلال العراق. وهؤلاء الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

اما الذين يسمعون للتعاون الاقتصادي كي يقف المصانع والاراضي في العراق، وكبي يحولوه الى لمنتجاتهم، كما هو الحال في السعودية ويران المجار للعراق، فانهم بهذه السياسة يسلبون الاستقلال الوطني ويفرضون اركانهم.

ومن المؤكد ان هناك صلة بين فتح ابواب بغداد لامر يسعود واتامة المشائق للشيوعيين!

ومع ذلك فان هذا العزم ليس لهولوكو، وان حاول عن اسوار بغداد فلن تكون مهمته سهلة، وان نجح فلن تجاحه لامد طويل.

الاجراء سيكون، في حالة تنفيذه، بمثابة انتحار للاقتصاد السوداني.

ويتوقع هؤلاء المراقبون ان تسفر عملية تخفيض قيمة الجنيه السوداني الى سد العجز في ميزان المدفوعات، فالبترول وقطع الغيار المستوردة ستصبح اغلنى من السابق في حين ان صادرات السودان الرئيسية كالقطن

والمنتوجات الزراعية الاخرى لن تجلب كمية اكبر من النقد الاجنبي للسودان بحكم ان اسعارها تنافس بالدولار الذي يعاني من الهبوط المستمر في قيمته الشرائية.

وهكذا فان سياسة الفميري وحكام السودان الاقتصادية التي

وقد قامت الحكومة السودانية في الشهر الماضي بتخفيض عملتها بنسبة ٢١ بالمائة

بالتقاسم للدولار الاميركي كما ادى الى ارتفاع كبير في اسعار السلع الاستهلاكية الغرورية ويحل من الصعب شراء البترول وقطع الغيار.

وفي محاولة من الحكومة السودانية "لانتقاد" اقتصادها المتدهور لجأت الى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، وابدى الاخير استعدادا لتقديم قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للسودان شريطة ان يقلص السودان انفاقاته على خطة التنمية الاقتصادية ويشير

نتائج سياسة حكام سودان الاقتصادية تزايد وتدهور أوضاع الجماهير

يشهد السودان موجة جديدة من التدهور في الاقتصادية وقد بلغ العجز في ميزان

المدفوعات ده مليون دولار في الفترة ما بين تموز ٤٤ وشهر اذار ٧٨.

كما ازدادت مديونية البنك المركزي

بالدول الراسمالية واضعاً العلاقات مع الدول الاشتراكية اعطت اكلها، غلام متصاعدا في اسعار المواد الضرورية لاستهلاك اوسع الجماهير وتدهورا متزايدا للارضاع الاقتصادية في البلاد.

ان امكانيات السودان ومواردها كبيرة ويمكن ان يؤمن استغلالها الصحيح وانتزاع سياسة اقتصادية مستقلة وهو يضع نصب عينيه بالاساس مصلح الجماهير السودانية ان يؤدي الى احراز تقدم اقتصادي حقيقي في السودان.

والمشائق للشيوعيين!

والمشائق للشيوعيين!

والمشائق للشيوعيين!